

بلاغ صحفي حول صدور إطار مرجعي تحت عنوان:

"هندسة وتقييم البحث الإشهادي في التعليم العالي: معايير وموجهات"

تماشيا مع روح مقتضيات الفصل 31 من دستور 2011 الذي ينص على ضرورة استفادة المواطنين والمواطنات من تعليم ذي جودة على قدم المساواة، ومستجدات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وتفاعلا مع القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وانخرطا في النقاش الدائر حول إصلاح منظومة التعليم العالي وخاصة اعتماد نظام "البكالوريوس"، صدر مؤخرا إطار مرجعي لمعايير وموجهات هندسة وتقييم البحث الإشهادي في التعليم العالي المغربي في صيغته العربية والفرنسية والإنجليزية تحت إشراف وتنسيق الأستاذ والأمين العام السابق للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي عبد اللطيف المودني، ومشاركة كل من الأساتذة: عبد اللطيف كداي، ومحمد ملوك، ومصطفى أوسرار، وحمزة شينبو، ومليكة يسين، وإدريس الغزواني.

يعتبر هذا الإطار المرجعي ثمرة مجهود جماعي لهؤلاء الأساتذة الذين ينتمون لتخصصات مختلفة، انخرطا منهم في الإصلاحات الكبرى التي تشهدها منظومة التعليم العالي الهادفة على الخصوص إلى الرفع من القدرات التكوينية والتأطيرية لهيئة التدريس خاصة فيما يتعلق بالبحوث الإشهادية. لقد حدد هذا الإطار المرجعي معايير هندسة البحث الإشهادي لمختلف التخصصات، وتحديد مقوماته ومكوناته، وبناء شبكة مؤشرات التقييم الخاص بهذا النوع من البحوث، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية وتوصيات. لقد قدم المحور الأول بعض العناصر التشخيصية لواقع البحث الإشهادي، أما المحور الثاني فعالج مقومات ومكونات هندسة هذا النوع من البحوث، في حين خصص المحور الثالث لتقييم هذا البحث الإشهادي في التعليم العالي.

لقد صمم هذا الإطار المرجعي وفق مقاربة تشاركية انخرط فيها أستاذات باحثات وأساتذة باحثون ينتمون لمختلف الجامعات المغربية. كما اعتمد منهجية تطلبت تحليل الحاجات والانتظارات، وبناء مرجعية لهندسة وتقييم البحوث الإشهادية، وهي تلك البحوث التي يعدها الطالب أو الطالبة في نهاية طور من أطوار ما بعد البكالوريا، يُتوج به تكوينه قصد الحصول على شهادة الإجازة / البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه أو على دبلوم التخرج من مؤسسة للتعليم العالي. وهي مرجعية ستشكل منطلقا لبناء سياسة بحثية منسجمة داخل الجامعة المغربية في ضوء مبادئ التكامل والفعالية والمرونة.

لقد ارتكز هذا الإطار المرجعي على بحث نظري من خلال تحليل ما جادت به مختلف الأدبيات في منهجية البحث داخل مختلف تخصصات التعليم العالي بالمغرب، مستعينين ببطائق توضيحية لهذا الخصوص، وبحث ميداني شارك فيه 221 أستاذة وأستاذ ينتمون إلى مختلف الجامعات المغربية ولمختلف التخصصات، توصل أغلبهم إلى أن البحث الإشهادي في الجامعة المغربية يفتقر إلى إطار مرجعي وطني مشترك بين مختلف التخصصات لهندسة وتقييم هذا النوع من البحوث الذي يعاني من ضعف القواعد المنهجية والعلمية، ومحدودية التنسيق بين الأساتذة المؤطرين، سواء داخل الشعبة نفسها أو بين الشعب والتخصصات، في وقت يتطلب فيه السياق الراهن إذكاء ديناميكية للبحث البين تخصصي، هذا بالإضافة إلى ضعف التأطير والتراجع المتزايد في الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

وتكمن القيمة المضافة لهذا الإطار المرجعي، من جهة أولى، في كونه إطارا مشتركا لجميع التخصصات الأكاديمية مع مراعاته لخصوصية كل تخصص على حدة، وباعتباره خارطة طريق توضيحية يستعين بها الأساتذة والأساتذة في عمليات تأطير الطلبة بمختلف مستوياتهم الإشهادية. ومن جهة ثانية، يعمل الطالبات الباحثات والطلبة الباحثون بهذا الإطار المرجعي في إعداد بحوثهم الإشهادية، ولا سيما بحوث نيل شهادة الإجازة والماجستير والدكتوراه، وكذا الدبلومات الممنوحة من طرف مؤسسات أخرى للتعليم العالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار المرجعي يهدف عمليا إلى تيسير تملك الكفايات المطلوبة في البحوث الإشهادية عند الطالبات والطلبة من خلال تحقيق تناغم أمثل بين التكوين النظري الأكاديمي وتقنيات البحث الإمبريقي والتجريبي. كل هذا يجعل من هذا الإطار المرجعي مرجعية صلبة واستشرافية تتماشى مع طموحات الوزارة الوصية، خاصة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فيما يرتبط بإصلاح منظومة التعليم العالي بالمغرب.